الورقات

في علم المقولات

بقلم الخادم

أحمد الشاذلي الأزهري

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أوجد وأنشأ بكمال قدرته الخلائق، وأبدع بلطف حكمته العقول والنفوس والأرواح، واخترع هيولى الأجرام العلوية والسفلية، وأوجد أنواع المركبات من الجواهر والأعراض.

والصلاة والسلام على العقل الأول سيد السادات وحائز الكمالات سيدنا محمد المؤيد بالحجج الساطعة والبراهين القاطعة، وعلى آله الجواهر الفردة، وأصحابه الأجناس المنفردة، نجوم الهدى وشموس الدجى، وبعد:

فهذه ورقات نذكر فيها مهمات علم المقولات بقول مختصر وجيز ليكون إرشادًا للمتعلمين في طرق التعليم، كتبها أضعف عباد الله وأحوجهم إلى رحمته ورضوانه، وأفقدهم إلى لطفه وإحسانه أحمد الشاذلي الأزهري ختم الله بالحسنى وبلّغه السعادة القصوى. آمين

مقدمة في تعريف المفهوم وبيان أقسامه

تعريف المفهوم

اعلم وفقني الله وإياك أنّ **المفهوم والمعلوم**: هو الصورة الحاصلة من الشيء عند المدرك مع قطع النظر عن اتصافه بها.

واعلم أنّ **المفهوم والمعنى** متحدان بالذات، فإن كلا منهما هو الصورة الحاصلة في العقل أو عنده، وهما مختلفان باعتبار القصد والحصول، فمن حيث إن الصورة مقصودة باللفظ سميت معنى، ومن حيث إنها حاصلة في العقل سميت بالمفهوم.

***

أقسام المفهوم

اعلم أيها الأخ الحريص على التحصيل وسبل التعليم أن كل مفهوم ـ وهو الصورة الحاصلة في العقل ـ إذا نسبنا إليه الوجود الخارجي، فإمّا أن يصح إتصافه به لذاته ، أوْ لَا.

فإن لم يصح إتصافه به لذاته فهو ممتنع الوجود لذاته، كشريك الباري.

فإن صح إتصافه به، فإما أن يجب إتصافه به لذاته، أوْ لَا.

الأول: هو الواجب الوجود لذاته، وهو الله تعالى لا غير.

الثاني: هو ممكن الوجود لذاته، وهو ما عدا الواجب من الموجودات.

***

مفهوم المقولات

اعلم أيها الحبيب الأريب أن المقولات : جمع «مقولة»، وهو لفظ صادِق على كلِّ ماهية تُقال ـ أي: تحمل، أي: يخبر بها ـ ، فإن القول عندهم معناه الحمل ـ أي: الإخبار ـ .

ولكنه خُصَّ اصطلاحًا بالجِنس العالي؛ لأنه أوسع دائرة في الحمل من غيره.

أي: أنها لما كانت أجناسًا عالية كانت أوسع مقولية، وصدقًا من غيرها من حيث إنها تصدق على ما صدق عليه جميع الأفراد المندرجة تحتها. كـ«الجوهر» ـ مثلاً ـ فإنه يصدق على الجوهر الفرد وعلى مطلق الجسم وعلى الجسم النامي وعلى الحيوان، بخلاف ما تحته فإنه لا يصدق عليه ولا على ما فوقه، بل كل جنس منها إنما يصدق على ما تحته .

فالمقولات هي الأجناس العالية المحيطة بجميع الموجودات الممكنة.

الجنس العالي: هو الذي ليس فوقه جنس، وتحته جنس.

خرج به:

- الجنس السافل: وهو الذي فوقه جنس، وتحته أنواع، كـ«الحيوان».
- والجنس المتوسط: وهو الذي فوقه جنس، وتحته جنس، كـ«الجسم النامي».
- والجنس المنفرد، ولم يظفروا له بمثال متفق عليه.

وخرج بـ «الموجودات»: الأعدام والسلوب.

وكذا الأمور الاعتبارية، سواء كانت ثبوتية أو عدمية ليست مندرجة في المقولات التي هي أجناس عالية للموجودات الممكنة.

وخرج بـ «الممكنة»: ذات الرب ـ تقدس وتعالى ـ وصفاته، فلا يندرج شيء من هذه الأشياء تحت شيء من تلك المقولات.

إذا علمتَ هذا فاعلم أن علم المقولات : هو علم يبحث فيه عن الأجناس العالية للموجودات الخارجية الممكنة .

وعليه فهم **قسم من أقسام الحكمة** ؛ لأنها تبحث عن الموجودات الخارجية.

تنبيه: اعلم أن لا يصح تحديد هذه المقولات العشر التي هي أجناس عالية لأنها بسائط، والتحديد لا يكون إلا للمركبات.

ولا يصح أيضًا أن ترسم رسمًا تامًا ؛ لأن الرسم التام لا يمكن بدون أخذ الجنس فيه، والفرض أنها أجناس عالية فلا جنس فوقها .

لكن يصح أن ترسم رسما ناقصًا .

فقولهم في تعريف الجوهر: «إنه موجود لا في موضوع» رسم ناقص له.

فالتعاريف التي ستأتي للمقولات من باب الرسوم الناقصة لا التامة ولا من باب الحدود.

حصر المقولات

اعلم أيها النابه أنّ حصر المقولات في عشر إنما هو على رأي مشهور الحكماء، وقد وقع الخلاف والاضطراب بين الحكماء في عدد المقولات وتحقيق الأجناس العالية:

(1) فقيل: هما اثنان: الجوهر والعرض.

(2) وقيل: أربع «الجوهر والكم والكيف والنسبة»، وأصحاب هذا الرأي جعلوا مقولة النسبة جنسًا لما وقع تحتها من الأعراض النسبية.

(3) وقيل: خمسة، وزاد أصحاب هذا الرأي الحركة، وجعلوها مقولة برأسها.

وتفصيل هذه المذاهب مذكور في المطولات والحواشي.

وعمدتُهم فيه: الاستقراء الناقص، وهو «تتبع أكثر أحكام الجزئيات لإثبات الحكم الكلي» ، وهو إنّما يُفيد ظنًّا ضعيفًا ؛ لاحتمال أنْ يكون غير الأكثر على خلاف ذلك.

***

إذا علمت هذا فاعلم أنّ الممكن الموجود بالوجود المحمولي الخارجي:

1) إما جوهر إن استغنى عن محل يُقوِّمه.

بأن لم يحتج إلى المحل قطعًا كالجواهر المجردة .

أو يحتاج إلى محل غير مقوم بأن لم يكن المحل محتاجًا إليه لوجوده، بل كان محتاجًا إليه لاستقراره في الحيز، كهذه الأعيان المادية، فإنها تحتاج إلى المحل، ولكن المحل حيز القرار لا شرط الوجود؛ لأنها تنتقل من هذه المحلات الخاصة إلى محلات أخرى وهي باقية وجودًا.

تنبيه : ينبغي أن تعلم أن الجوهر جنس لما تحته ، ومقول عليه قول الجنس على الأنواع، فهو مقولة برأسها، وهذا على المشهور، وهو ما جرى عليه الفاضل المصنف في نظمه.

وبعضهم ذهب إلى أنه مقول على ما تحته قول اللوازم على الملزومات.

وكلام كل لا يخلو من نظر.

قال شارح التجريد: أما أن الجوهر هل هو جنس أوْ لَا؟ فلم يتحقق عندي.

والكلام في هذه المقام يطول فمن أراد التفصيل فعليه بالمطولات.

2) وإما عرض إن لم يستغن عن محل يقومه.

تنبيه: اعلم أنّ العرض ليس مقولة برأسه كالجوهر، فليس جنسًا يدخل في حقيقة ما يندرج تحته، بل هو

عرض عام بالنسبة لها، كالماشي بالنسبة للإنسان، فلا يدخل في حقيقة الأعراض التسعة المندرجة تحته، وهذا على المشهور فتنبه.

والعرض : إما أنْ يقبل القسمة لذاته ، أوْ لا .

الأول: «الكم».

والثاني: إما أنْ يتوقف تعقله على تعقل أمر آخر ـ على معنى: أنّ العقل يحتاج في تعقله إلى تعقل أمر آخر، ولذلك سميت نسبًا؛ لأن النسبة لا تعقل إلا بين اثنين ـ ، **أوْ لا** .

الثاني: «الكيف».

والأول: «النِّسبة»، وأنواعها سبعة: «الأين، والمتى، والإضافة، والوضع، وجدة، وفعل ، وانفعال».

وسيأتيك بيان كل على وجه التفصيل.

الكلام في الجوهر

اعلم أيها الأخ البار المتعلم أننا قدمنا الكلام على الجوهر لشرفه بالاستغناء، وكونه ذاتيًا لما تحته.

وأيضًا لأنّ وجود العرض موقوف على وجود الجوهر فناسب أن يقدم عليه.

تعريف الجوهر

اعلم أيها الحاذق أنّ للجوهر بحسب الاستعمال ثلاثة معان:

الأول: حقيقة الشيء وذاته، كما في السؤال عن حقيقة الشيء بأيّ شيء هو في جوهره يراد منه ذات الشيء وحقيقته.

الثاني: الحجر الغالي كالفيروزج والياقوت ونحوهما.

الثالث: الموجود القائم بنفسه.

والأخير هو المقصود بالبحث هنا.

فالمراد بالذات : النفس.

وفي مقابله عرفوا العرض بأنه : الموجود الغير القائم بنفسه.

معنى القيام بالنفس

معنى قيام الجوهر بنفسه:

- **عند الفلاسفة**: هو استغناؤه بذاته عن محل يقوِّمه.
- **وعند المتكلمين**: أن يكون تحيزه بنفسه ـ أي: بذاته ـ، وليس تابعًا لتحيز غيره.

بخلاف العرض فإن تحيزه تابع لتحيز الجوهر الذي هو محله المقوِّم له.

إذا علمتَ هذا فاعلم أن قيام الجوهر وثبوته بنفسه لا بواسطة غيره، فلا يحتاج إلى محلٍّ يَقوم به، بخلاف العرض فإنّ للغير مَدْخَلاً في تحققه وهو المحلّ، فوجود العرض وثبوته بوجود محله وثبوته، فلا وجود له استقلالا.

وعليه فاعلم أنّ معنى «قيام الجوهر بنفسه»: هو عدم احتياجه لمحل يقومِّه ويحققه، كما في العرض، فالجوهر مستغن بذاته عن

المحل بخلاف العرض، فإنه محتاج بنفسه إلى الموضوع، كما سيأتي بيانه.

***

معنى القيام بالغير

عند الفلاسفة: الاختصاص الناعت .

هو أنْ يختص شيء بآخر اختصاصًا يصير به ذلك الشيء نعتًا للآخر، والآخر منعوتًا له، ويسمى الأول: «حالاً» ، ويسمى الثاني: «محلاً».

فمعنى قيام السواد بالجسم: اختصاص السواد بالجسم بحيث يصح أنْ يقال: «جسم أسود».

عند المتكلمين : التبعية في التحيز.

إذا علمت هذا فاعلم أن قوله: (لا يفتقر إلى مقوِّم) أي: لا يفتقر إلى محل يقوِّمه.

والآن نفصل في الكلام على الجوهر على مذهب الفلاسفة فنقول إن:

الجوهر: «الموجود لا في موضوع» ـ أي: محل يقوِّمه ـ ، هكذا رسمه الأوائل.

وأما المتأخرون فرسموه بقولهم: «ماهية إذا وجدت في الخارج قامت لا في موضوع».

ويؤخذ من هذا شيئان :

الأول: أن معنى «إذا وجدت» أي: إذا طرأ عليها الوجود، ومفاده: أن الوجود الذي به موجوديته في الخارج زائد على ما هيته.

فيخرج: الواجب تعالى؛ لأن وجوده الخاص الذي به موجوديته في الخارج عين ماهيته، وإن كان الوجود المطلق زائدًا عليها.

الثاني : أن المعتبر في الجوهرية : كونه بتلك الصفة في الوجود الخارجي لا في العقل.

فيدخل: الجواهر القائمة بالأذهان، وإن كانت من حيث قيامها بالأذهان أعراضًا؛ إذ يصدق عليها أنها إذا قيست إلى وجودها الخارجي كانت لا في موضوع، ولا بأس في كونها أعراضًا إذا قامت بالذهن، وجواهر إذا وجدت في الخارج.

***

تعريف الموضوع والمحل

والعلاقة بينهما

الموضوعُ: هو المحلُّ الذي يُقوِّم ما حلَّ فيه ـ أي: يحققه، فيكون وجود ذلك الحال بوجود ذلك المحل الخاص الذي يسمى بالموضوع.

فالمراد بالموضوع: محلٌّ متقوِّمٌ بنفسه مقوِّمٌ لما يحل فيه.

ويُسمى الحالُ في هذا المحل المتقوم بنفسه: عَرَضًا.

وهنا:

- يكون الحالّ مُحتاجًا في وجوده إلى المحل.
- ويكون المحل غنيًّا في وجودِه عن الحالّ.

فإنّ الجِسْمَ ـ مثلا ـ غَنِيٌّ في وجودِه عن اللون، واللونَ مُحتاجٌ في وجودِه إلى الجسم.

حاصل الكلام :

أنّ المحل ينقسم إلى قسمين:

(1) محل يتقوم بما يحل فيه، وهو الهيولى.

(2) ومحل لا يتقوم بما يحل فيه، وهو الموضوع.

والحال أيضًا ينقسم إلى قسمين:

(1) حال يقوِّم ما حل فيه، وهو الصورة.

(2) حال لا يقوم ما حلّ فيه، وهو العرض.

فالصورة والعرض كل واحد منهما أخص من الحال.

إذا علمتَ هذا فاعلم :

- أنّ المحل أعم من المادة لصدقه على الموضوع أيضًا.
- وأنّ الحال أعم من الصورة لصدقه على العرض أيضًا .